United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مذكرة موجزة عن مداولات المؤتمر العام
في دورته الثالثة والثلاثين
بشأن إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٣٤م/٤)
ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٣م/٥)

وثيقة معلومات أساسية
أعدت في ارتباط مع المشاورات الإقليمية والمشاورات الأخرى المتعلقة
بالاستبيان الخاص بإعداد الوثيقتين ٣٤م/٤ و ٣٤م/٥

آذار/مارس ٢٠٠٦

القسم الأول

إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٣٤م/٤)

١ - تقديم البند

تولى مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي، بصفته ممثلاً للمدير العام، تقديم البند والوثيقة ٣٣م/٤٨ والأجزاء ذات الصلة من الوثيقة ٣٣م/٦. وسلط الضوء على عدة قضايا دعيت الدول الأعضاء إلى إسداء التوجيه بشأنها، ومن بينها نطاق عمل اليونسكو في المستقبل؛ والصلة بين الوثيقتين ٣١م/٤ و ٣١م/٥؛ والتعبير عن رسالة اليونسكو ووظائفها؛ والنهج المتبع إزاء الأهداف الاستراتيجية لكل برنامج من برامج اليونسكو الأربعة؛ واختيار الموضوعات المستعرضة والنهوج المشتركة بين القطاعات؛ وكذلك النهج المستند إلى النتائج الذي تجلى في صياغة "النتائج المتوقعة" لكل هدف استراتيجي. وأكد ممثل المدير العام على أهمية أن تحدد اليونسكو بوضوح دورها في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإسهامات التي يتعين تقديمها على المستوى القطري في سياق استجابة موحدة للأمم المتحدة، حرصاً على زيادة الكفاءة وعلى تعزيز فعالية المعونة. وأشار إلى الأهمية الحاسمة لإسهام اليونسكو في إعداد خطط إنمائية وطنية متسقة وشاملة – وهو أمر طالبت به الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي نظمته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، وإلى التركيز بوجه خاص في هذه الوثيقة على توفير التعليم للجميع وعلى دور اليونسكو الريادي في تحقيق أهداف داكار. كما أشار إلى أن ملاحظات الوفود ستشكل إسهاماً في عملية التشاور بشأن إعداد الوثيقة ٣٤م/٤ التي يعتزم استهلالها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

٢ - مناقشة البند في اللجان المختلفة

اللجنة الأولى

تناول الكلمة ٢٩ مندوباً. وأكدوا على الأهمية القصوى لتأمين صلة وثيقة بين الوثيقة ٣٤م/٤ ووثائق م/٥ لفترات العامين، استناداً إلى رؤية شاملة أو بيان رسالة يوضح دور اليونسكو، ومجموعة محدودة من الأهداف العامة الطويلة الأجل ترتبط بها أهداف برنامجية استراتيجية، يتعين ترجمتها إلى أولويات مالية وبرنامجية لكل عامين من الفترة التي تغطيها الوثيقة م/٤. وأكد كثير من المندوبين على الأهمية المستمرة للميثاق التأسيسي لليونسكو، بما في ذلك بوجه خاص التزامه الصريح بالتعاون الدولي وبالأنشطة التقنينية. وأبدى بعض المندوبين رغبتهم في أن يتم تقليل عدد الأولويات.

وعلاوة على ذلك، اتفق المندوبون على أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة ينبغي أن تتضمن أهدافاً ومؤشرات أداء لا تكون فقط محددة وقابلة للقياس وقابلة للإنجاز ويمكن المساءلة عنها بل تكون أيضاً واقعية ومرتبطة بأجل زمني معلوم، ويمكن رصدها وإعداد التقارير عنها بشكل سليم، كما تكون شفافة من خلال توضيح سبب اختيارها. وشدد كثير من المندوبين في هذا الصدد على ضرورة إدراج مؤشرات تقدم كمية ونوعية على السواء. كما أعربوا عن الحاجة إلى التوسع في إدراج النتائج والاستنتاجات التي أسفر عنها التقييم الخارجي أو الداخلي للأنشطة السابقة استناداً إلى الوثيقة م/٣. كما أعربوا في الوقت نفسه عن رغبتهم في الحفاظ على المرونة بما يتيح القيام بصفة دورية بالاستعراض الاستراتيجي لأنشطة اليونسكو

وبتطويعها مع الأحداث غير المتوقعة مثل الأنشطة المنفذة في أوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث. ولذا قد يكون من المحبذ اتباع نهج تطوري بحق، وهو أمر لم يطبق للأسف على الإطلاق في إطار الوثيقة ٣١م/٤ الحالية.

وأكدت كل الوفود بقوة على سمة هامة أخرى أبدوا رغبتهم في إدراجها في الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، وهي زيادة الالتزام بالأنشطة والنهوج الجامعة بين التخصصات والمشتركة بين القطاعات من حيث البرامج وتخصيص الموارد المطلوبة والموظفين اللازمين باستخدام أساليب عمل تخصصية والاستفادة من الخبرات الجامعة بين التخصصات التي تراكمت بالفعل. وينبغي أن تستجيب هذه النهوج للتحديات الجديدة المتصلة بالحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، بما في ذلك الحوار بين شتى المناطق والأديان. كما دعا عدة مندوبين اليونسكو إلى مواصلة تركيزها على أشد البلدان فقراً وعملها التي يسهم في القضاء على الفقر. ورأى عدة مندوبين أن مكافحة الفقر ينبغي أن تكون هدفاً استراتيجياً شاملاً لليونسكو وأن التركيز ينبغي أن ينصب بوجه خاص على المناطق والبلدان التي لا ينتظر أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة وأهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

كما أكد المندوبون على أهمية الشراكات، وخاصة مع وكالات الأمم المتحدة في المقر وعلى المستوى القطري سواء بسواء، وعلى التوسع في الاستخدام الاستراتيجي لشبكات اليونسكو ومعاهدها ومراكزها وشبكة المدارس المنتسبة إليها وغيرها من الشبكات المهنية. وأكد عدة متحدثين على ضرورة النص في الوثيقة م/٤ على التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وخاصة على المستوى القطري، وعلى ضرورة تحسين التنسيق بين المقر والجهات التي تؤمن الحضور القطري. وشدد كل المتحدثين بقوة على دور اللجان الوطنية لليونسكو وعلى ضرورة إشراكها بقدر أكبر في تنفيذ البرنامج. ودعا كثير من المندوبين إلى إدراج الشباب بصورة أفضل كثيراً في جميع جوانب عمل اليونسكو، مشيرين في هذا الصدد إلى الإسهامات الإيجابية لمنتدى الشباب لعام ٢٠٠٥. كما دعا عدة مندوبين إلى مواصلة إدراج قضايا المرأة والمنظور الجنساني في الوثيقة ٣٤م/٤ بأكملها.

وفيما يتعلق بعملية التشاور، نوه المندوبون بضرورة إعداد استبيان حسن الصياغة وموجز واستراتيجي مع تقليص طوله كذلك تقليصاً شديداً لاجتذاب معدلات رد عالية. كما ينبغي توفير الاستبيان في وقت مبكر لتمكين الحكومات واللجان الوطنية من إجراء أوسع مشاورات ممكنة مع جميع الأطراف المعنية على المستوى القطري. ورئي أن مما يتسم بالقدر نفسه من الأهمية أن تتيح عملية التشاور إجراء مناقشة تشاركية وديمقراطية بحق يسهم فيها على وجه الخصوص المجتمع المدني أيضاً.

وأعرب كثير من المندوبين عن تقديرهم لجودة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الراهنة (الوثيقة ٣١م/٤) ونوهوا بضرورة الاحتفاظ بوظائف اليونسكو الخمس وبالتركيز على التعليم للجميع كهدف شامل لليونسكو. وطالبوا بأن تكون الوثيقة المقبلة موجزة وميسورة القراءة وأن تشكل أساساً مرجعياً دائماً يستند إليه في تقييم ورصد التقدم الذي تحرزه اليونسكو. وطلب عدة مندوبين تخفيض عدد الأنشطة "الطليعية" مفضلين اختصارها إلى نشاط واحد لكل برنامج. وفيما يتعلق بالمسائل والفئات ذات الأولوية، رأى عدة مندوبين أن فيروس ومرض الأيدز يمثل مجالاً ذا أولوية لليونسكو وينبغي تدعيم الأنشطة المنفذة فيه.

اللجنة الثانية

تناول الكلمة اثنان وعشرون مندوباً. وأكدوا على الدور الأساسي الذي تقوم به اليونسكو في قيادة عملية توفير التعليم للجميع، التي اعتبروها أولوية استراتيجية كبرى بالنسبة لليونسكو في مجموعها، شاملة دورها ومسؤوليتها التنسيقية، وإسهامها الأساسي في توفير التعليم للجميع – ولا سيما حماية الحق في التعليم والنهوض بنوعية التعليم. وأكد المندوبون على حاجة اليونسكو إلى أن تظل ملتزمة بكامل بنود جدول أعمال التعليم للجميع وإلى اعتماد نهج قطاعي إزاء التعليم للجميع، يركز بوجه خاص على ضرورة المضي في تعزيز الأنشطة المتعلقة بالتعليم الثانوي، والتعليم التقني والمهني، وتدريب المعلمين واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم بما في ذلك الألعاب التربوية الرقمية. ونودي بالمسارعة إلى وضع خطة عمل مشتركة للتعليم للجميع حتى عام ٢٠١٥، وهو الأجل المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهدف التعليم للجميع، أي بعد عامين فقط من انتهاء الفترة المعنية بالوثيقة ٣٤م/٤. (انظر ص ٢٠٠، الفقرة ٣٤، الأسطر ١–٧)[1] وارتأى بعض المندوبين أيضاً أن تستبقي اليونسكو الوظائف الخمس المحددة في الوثيقة ٣١م/٤.

واتفقت الوفود على أن الوثيقة ٣٤م/٤ ينبغي أن تحتوي على أهداف ومؤشرات أداء، لا تتصف فقط بالتحديد، والقابلية للقياس، والقابلية للتحقيق، والقابلية للمساءلة، بل ينبغي أيضاً أن تكون واقعية ومحددة زمنياً. فذلك من شأنه أن يسمح بحسن المتابعة وإعداد التقارير. وفي هذا الخصوص أكد عدة مندوبين على الحاجة إلى إدراج مؤشرات كمية ونوعية للتقدم المحرز. وفيما يتعلق بالمؤشرات الكمية، ينبغي إعطاء مسوغات واضحة لاختيارها. واتفقوا على أن الوثيقة م/٤ ينبغي أن ترتكز على أساس متين من التقييم للأنشطة والنتائج السابقة. وأعرب بعض المندوبين عن رغبتهم في إنقاص عدد الأولويات. ولكن أكد المندوبون أن الوثيقة ٣٤م/٤، وإن كانت تحتاج إلى بعض التغييرات لإفساح المجال لظهور أنشطة جديدة واعدة، يجب ألا تفقد مع ذلك الاستمرارية بالنسبة للأولويات والأهداف الحالية. (انظر ص ٢٠٠، الفقرة ٣٥)

واتفق المتحدثون على ضرورة بذل الجهود لكفالة أكبر قدر ممكن من الاتساق بين جهود التعليم للجميع، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وكذلك مع برنامج التنمية والسلام والأمن الأوسع نطاقاً، مع الحرص على تفادي ازدواج الجهود والمبالغة في الفصل الصارم بينها. والحقيقة أنه ينبغي تحقيق تكامل أفضل بين التعليم للجميع والعقدين المذكورين، مع تحديد الأهداف والمؤشرات المناسبة ووضع خطة تحدد الأهداف الواجب تحقيقها كل عامين.

وأعرب المندوبون أيضاً عن تأييدهم للجهود القيمة التي تبذلها معاهد اليونسكو للتربية من أجل تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع.

وينبغي أيضاً أن تعطي الوثيقة ٣٤م/٤ قوة دفع جديدة للشراكات عبر أولويات اليونسكو، مع تفادي التداخل، والاستفادة من أوجه التكامل، وتشاطر الموارد الداخلية والخارجية. ورئي أن إقامة الصلات مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني يشكل عاملاً بالغ القيمة. وأعربت وفود كثيرة عن

---

1 (١) تشير جميع الإحالات إلى *سجلات المؤتمر العام، الدورة الثالثة والثلاثون، المجلد الأول: القرارات، النسخة العربية.*

تأييدها لدور اليونسكو كعامل حفّاز ووسيط أمين. (انظر ص ٢٠٠، الفقرة ٣٧، الأسطر ١–٣). وأشارت عدة وفود إلى الإمكانيات التي يوفرها التمويل من خارج الميزانية. وأشير بوجه عام، إلى ضرورة تحقيق توازن سليم بين موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

ووافق جميع المندوبين على الحاجة إلى دعم الأنشطة التي تعبر عن أبعاد التعليم الجيد، بما في ذلك التعليم من أجل التفاهم بين الثقافات، والسلام، وحقوق الإنسان والحوار، والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وهذا الهدف الأخير يجب إدراجه في إطار أنشطة اليونسكو الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والشعوب، وإلى محاربة التطرف والتعصب والإرهاب. ورحّب عدة مندوبين، في هذا السياق، بالتقرير الصادر عن منتدى الشباب لعام ٢٠٠٥ الذي يتناول هذه القضايا على وجه التحديد. وأشارت بعض الوفود في هذا الصدد إلى أهمية تعليم اللغات. واعتبر إعداد المعلمين نشاطاً ذا أهمية حاسمة يتطلب من اليونسكو اهتماماً كبيراً ودعماً مستمراً. ودعت الوفود أيضاً إلى التركيز على احتياجات النساء والفتيات وسائر الفئات الضعيفة، واقترحت توجيه اهتمام خاص إلى المناطق والبلدان التي ما زالت متخلفة تخلفاً خطيراً عن تحقيق أهداف التعليم للجميع. واقتُرح إيلاء مزيد من الاهتمام للتعليم الريفي. ودعا بعض المندوبين إلى إبراز مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. وحظيت شبكات اليونسكو الفريدة من نوعها بتأييد شديد، مثل شبكة المدارس المنتسبة ومركز اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. (انظر ص ٢٠٠–٢٠١، الفقرة ٣٨، الأسطر ١–٩). ودعا أحد المندوبين إلى وضع إطار عمل لمكافحة انتشار زراعة المخدرات. وبوجه عام، جرى التأكيد على ضرورة القيام بعمل فعّال مشترك بين القطاعات ومتابعة القضايا المستعرضة مثل قضايا الجنسين وحقوق الإنسان.

اللجنة الثالثة

وأخذ الكلمة تسعة وعشرون مندوباً. ورحبوا جميعهم بهذه الفرصة التي تتيح لهم تبادلاً أولياً للآراء بشأن التوجهات الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. وأشار بعض الوفود إلى أن هذا التبادل يأتي في الوقت الملائم، باعتبار أن خيارات الاتجاهات المقبلة سوف تمليها أيضاً نتائج القمة العالمية الأخيرة للأمم المتحدة، لا سيما تجديد التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وحماية البيئة والتركيز بقوة على بناء القدرات في كافة أنشطة منظومة الأمم المتحدة. كما اعتبرت عملية صياغة الوثيقة م/٤، بوصفها ممارسة في التأمل الذاتي، مناسبة لترسيخ أنشطة اليونسكو، لا سيما من خلال مشاورة واسعة وشاملة مع التأكيد بشكل خاص على دور اللجان الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد. (انظر ص ٢١٤، الفقرة ٦٣).

وأكد جميع المتحدثين على الإسهام الحاسم الذي يمكن أن تقدمه العلوم في مجال التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز حماية البيئة، كما دعوا إلى تعزيز برامج اليونسكو في مضمار العلوم. ورأى الجميع ضرورة أن تتبوأ برامج العلوم مكانة أفضل في جدول أعمال اليونسكو، وأنه، تحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي تسخير المزيد من الموارد من أجل تعزيز التعاون العلمي وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والإبداع، وكذلك من أجل دفع عملية الترويج لبرامج اليونسكو العلمية إلى الأمام. واعتبرت اللجنة بالإجماع أن ثلاثية العلوم والتكنولوجيا والإبداع تشكل مفتاح النمو الاقتصادي والتنمية وبالتالي القضاء على الفقر، وذلك ضمن إطار أخلاقي واجتماعي وثقافي توفره العلوم الاجتماعية والإنسانية. (انظر ص ٢١٤، الفقرة ٦٤).

ودعت وفود كثيرة اليونسكو إلى دعم الجهود التعاونية بين برنامجي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية وإلى الاستفادة على نحو أكثر فاعلية من اجتهادات البرامج الدولية الحكومية العلمية الستة لليونسكو، وحفز التآزر بينها ووضع برامج ذات بعد مشترك بين التخصصات. وتم التطرق إلى مبادئ توجيهية وتحديات أخرى في مجال إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣ تشمل ما يلي: التركيز على الدور الحفاز للمنظمة في مجال التعاون الدولي وبناء القدرات؛ وضرورة تحسين التوجه في تحقيق النتائج المتوقعة فيما يتعلق بالاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك صياغة أهداف برنامجية واضحة فضلاً عن مؤشرات أداء وأهداف مشروطة زمنياً تتصف بالتحديد والقابلية للقياس والتحقيق. وفي كافة الأحوال ينبغي الإفصاح عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار المؤشرات توخياً للشفافية. وأعتبر نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج مسألة حاسمة في جعل قراءة الوثيقة م/٤ أكثر سهولة، وتيسير النقاش بشأن القضايا الاستراتيجية ولتقييم الإنجازات. ورأت عدة وفود أن عملية إعداد الوثيقة م/٤ ينبغي أن تنطوي أيضاً على إمكانية إجراء تنقيحات وتعديلات بصورة متتابعة وذلك لتأمين الطابع الاستباقي للبرامج من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة. (انظر ص ٢١٤، الفقرة ٦٥).

وأشار عدد كبير من المتحدثين إلى ضرورة تحديد دور اليونسكو في إطار المجتمع الدولي تحديداً أوضح وكذلك تحديد دور وأنشطة سائر الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي ~~(انظر أيضاً الفقرة ٨ أدناه)~~. وجرى التشديد في هذا الصدد على الطابع المشترك بين القطاعات للعديد من برامج اليونسكو (مثل التنمية المستدامة، وتعليم العلوم، والوقاية من الكوارث الطبيعية والاستعداد لها، والدول الجزرية الصغيرة النامية). وطالب عدد كبير من الوفود بتعزيز الطابع الجامع للتخصصات والمشترك والتوسع فيه بين القطاعات في تصميم وتنفيذ برامج اليونسكو، نظراً لأن تعدد التخصصات ربما كان من أهم الميزات النسبية لليونسكو. وأكدوا أن تعدد التخصصات في اليونسكو قد جعلها في وضع متميز يؤهلها لمواجهة العمليات والقضايا ذات الطابع عبر الوطني والعالمي التي تزداد تعقيداً وتشعباً وترابطاً. وارتئي أن تركز اليونسكو جهودها على المجالات التي يمكن أن تستغل فيها ميزتها النسبية على أفضل وجه. ورأى عدة مندوبين أن مشاركة قطاع العلوم بفعالية في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة أمر يتسم بأهمية كبرى في هذا الصدد. (انظر ص ٢١٤، الفقرة ٦٦).

وجرى التأكد أيضاً على أن اليونسكو لا تستطيع بمفردها تحقيق أهدافها وأنها ينبغي أن تعمل مع شركائها وتستفيد أيضاً من الميزة النسبية ومواطن القوة التي تملكها المنظمات الشريكة الأخرى. ورأت عدة دول أعضاء أن على اليونسكو، بالنظر إلى القيود التي تواجهها في مجال الموارد، أن تضطلع بدور حفّاز وتساعد في توجيه العمل نحو تحقيق النتائج المرجوة. ومع التأكيد على البعد الفكري والأخلاقي لعمل اليونسكو، شدد عدة متحدثين على أهمية دور اليونسكو كمنتدى عالمي للتأمل والتوجيه الاستراتيجي. ورأى آخرون أنه ينبغي لليونسكو، إلى جانب المحافظة على وظائفها الخمس، أن تركز نشاطها على الصعيد القطري. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة تحقيق التوازن بين هذه الأدوار المتكاملة. وظهر اتفاق واسع على ضرورة إعطاء الأولوية لبناء القدرات وتشاطر الخبرات على الصعيد المحلي، لأن بناء القدرات المحلية يمكن أن يكون السبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية في مجالات اختصاص اليونسكو. وينبغي لليونسكو بصيغة خاصة أن تساعد البلدان على اعتماد سياسات لمواجهة التحديات الإنمائية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، مثل الأهداف

الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى القضايا العالمية الملحة لا سيما القضايا المتعلقة بتغير المناخ وبالتنمية المستدامة. (انظر ص ٢١٤–٢١٥، الفقرة ٦٧).

وفي إطار الوثيقة ٣٤م/٤، أبدت عدة وفود تأييدها للإبقاء في الوثيقة م/٥ المقبلة، وذلك حرصاً على الاستمرارية على الأقل، على الأولويتين الرئيسيتين الخاصتين ببرنامجي العلوم أي "المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بها" بالنسبة للبرنامج الرئيسي الثاني، و"أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على أخلاقيات البيولوجيا" بالنسبة للبرنامج الرئيسي الثالث. ورأت عدة وفود أن مفهوم الأولوية الرئيسية يجب أن يكون أكثر شمولاً حتى تحافظ كافة برامج اليونسكو العلمية على طاقاتها وتستمر في أدائها على أعلى المستويات. كما جرى التشديد على أهمية العلوم الأساسية بالنسبة للبلدان النامية وإمكانية اعتبارها أولوية رئيسية. وأقترح آخرون عدداً من المجالات التي يجدر الاهتمام بها على سبيل الأولوية، منها: التغير المناخي، والوقاية من الكوارث والاستعداد لها؛ والحد من انحسار التنوع البيولوجي من خلال الإدارة المستدامة للموارد؛ ومصادر الطاقة المتجددة؛ وصياغة استراتيجيات وطنية في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وتعزيز نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين؛ وتحسين الروابط بين العلميين وصناع القرار. (انظر ص ٢١٤، الفقرة ٦٨).

وأيد كل المندوبين تقريباً، أثناء المناقشة، الاقتراح الداعي إلى إجراء استعراض شامل للبرنامج الرئيسي الثاني (العلوم الطبيعية) والبرنامج الرئيسي الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية) على يد فريق من الخبراء العلميين المنتمين إلى كل المناطق، بطريقة جامعة وفي شراكة مع الأمانة. واستهدف هذا الاستعراض تقييم "دور اليونسكو في الأوساط العلمية العالمية". كما يتجلى كذلك في الربط بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الطبيعية"، وينبغي أن يشكل هذا الاستعراض جزءاً لا يتجزأ من عملية تخطيط البرنامج وإسهاماً فيها. وقد طرح هذا الاقتراح كمشروع قرار ورد في الوثيقة ٣٣م/اللجنة الثالثة/م ق ٢. وحظي مشروع القرار هذا بتأييد عارم. وبعد التفاوض مع المدير العام وممثله بشأن مصدر تمويل هذا الاستعراض، أشير إلى أن بالوسع إعادة توزيع مبلغ قدره ٠٠٠ ١٢٠ دولار في إطار خطة التقييم المقترحة الخاصة بالمنظمة، ولكن الأمر سيتطلب موارد إضافية من خارج الميزانية. ولذا اتفقت اللجنة على الاستعاضة عن الفقرة الأخيرة من منطوق مشروع القرار بالفقرتين الجديدتين التاليتين:

ويرحب باعتزام المدير العام تعديل خطة التقييم لعامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ بهدف توفير مبلغ ٠٠٠ ١٢٠ دولار أمريكي من الموارد العادية في إطار البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ (٣٣م/٥) لأغراض قيام الفريق بإجراء الاستعراض المذكور؛ ويناشد الدول الأعضاء أن توفر الموارد التكميلية اللازمة من خارج الميزانية بالإضافة إلى الموارد التي ستوفر من البرنامج والميزانية العاديين (٣٣م/٥)، وأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛ وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على أن تضاف في نهاية الفقرة الأولى من المنطوق العبارة التالية "بحيث يكون جزءاً لا يتجزأ من تخطيط البرنامج والإسهام فيه".

كما أوضح ممثل المدير العام أن المدير العام يعتزم تشكيل فريق الخبراء من بعض كبار موظفي الأمانة برئاسة نائب المدير العام ومن خبراء خارجيين. وأعرب مندوبون كثيرون عن تقديرهم للمدير العام على روح التعاون التي اتسم بها اقتراحه وعلى الحل العملي الذي وجد لمسألة التمويل. كما أعربوا عن أملهم في أن يتسنى استهلال الاستعراض على وجه السرعة وأن يوضع له جدول زمني سليم كي يمكن الاستعانة بنتائجه في إعداد الوثيقتين ٣٤م/٤ و ٣٤م/٥.

اللجنة الرابعة

تناول الكلمة ١٩ مندوباً، بالإضافة إلى مراقب، وممثل عن منظمة غير حكومية. ورحّب هؤلاء بإتاحة الفرصة لإجراء تبادل أولي للآراء المتعلقة بالتوجهات الخاصة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. وشددوا على ضرورة تأمين الربط بشكل وثيق بين الوثيقة ٣٤م/٤ والوثائق م/٥ الخاصة بفترات العامين، وإعداد هذه الوثيقة بالاستناد أيضاً إلى نتائج القمة العالمية الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتي أوضحت، حسبما يرى بعض ممثلي الدول الأعضاء، أن مكافحة الفقر تمثل الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة. وأعرب هؤلاء عن رضاهم عن بنية ونطاق الوثيقة ٣١م/٤، بما في ذلك الوظائف الخمس المحددة لليونسكو والتي ينبغي الحفاظ عليها. ومع ذلك شدد الكثير من الممثلين في الوقت ذاته على ضرورة تعزيز العمل المشترك بين القطاعات، وتحسين النهج القائم على النتائج في مجال البرمجة والميزنة والإدارة والرصد. ورأى عدة مندوبين أن من المحبذ تقليل عدد الأولويات والأهداف الاستراتيجية، ولا سيما من أجل تيسير تحقيق الاتساق الاستراتيجي، وإضفاء المزيد من الوضوح على عملية تخصيص الموارد من خلال الوثائق الخاصة بالبرنامج والميزانية لفترات العامين (٣٣م/٥). ودعا أحد الممثلين إلى تطبيق "الأحكام التي تربط استمرار النشاط بجدواه" بشكل أكثر صرامة لدى تنفيذ البرنامج. (انظر ص ٢٢٨، الفقرة ١٢).

وأثنى عدد من الممثلين على مهمة اليونسكو الفريدة وكفاءتها في مجال الثقافة والسياسات الثقافية، ورأوا أن هناك ضرورة للتعبير عن هذه الميزة النسبية بشكل أكثر وضوحاً. وشدّد هؤلاء على دور اليونسكو الاستباقي في معالجة عواقب العولمة، ودعوا إلى إعطاء اليونسكو صورة جديدة، وتعزيز فعالية العمل الذي تضطلع به، وتزويدها برؤية واضحة توجه أعمالها وقدرتها على أن تشكل منتدى فكرياً تجديدياً. وجرى التأكيد كذلك على أهمية تضافر جهود المكاتب الميدانية والمقر. ودعا أحد المندوبين اليونسكو إلى السعي لإحداث المزيد من التأثير من خلال صياغة واختيار الموضوعات المستعرضة والبرامج الطليعية التي ينبغي ربطها بالأهداف الإنمائية للألفية. (انظر ص ٢٢٨، الفقرة ١٣).

واقترح العديد من المندوبين أن حماية التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي يجب أن تظل أولوية رئيسية لبرنامج اليونسكو للتربية وسمة بارزة من سمات برنامج اليونسكو في مجال الثقافة. وفي هذا السياق، اقترح عدة مندوبين التوقف عن وضع وثائق تقنينية جديدة وصرف الجهود بالأحرى، إلى تطبيق الوثائق القائمة وتعزيزها. وكما اقترح عدد كبير من المندوبين أن تكون حماية التنوع الثقافي ومبادئها الهدف الاستراتيجي الرئيسي للاستراتيجية المتوسطة الأجل التالية. واقترح بعض المندوبين تعزيز التآزر والترابط بين الهدفين الاستراتيجيين، المتمثلين في حماية التراث الثقافي وتعزيز التنوع الثقافي، مع ربطهما بوضوح بالحوار بين الثقافات ومنع نشوب الصراعات. وأشير في هذا الصدد إلى احتفاظ خطة عمل استكهولم بجدواها، ورئي أن متابعة اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي يمكن أن تصلح كتوجيه استراتيجي للوثيقة ٣٤م/٤، وإطار دولي جديد للسياسات الثقافية. (انظر ص ٢٢٨، الفقرة ١٤).

كما شدد المندوبون على الدور الفريد الذي تضطلع به اليونسكو والذي يضمن العمل المشترك بين القطاعات والتآزر والتكامل بين جميع برامجها الرئيسية. وجرى التركيز على عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره يوفر فرصة فريدة لتعزيز التعاون بين القطاعات، كما جرى التأكيد على الترابط

بين أنشطة التراث العالمي وجميع قطاعات برنامج اليونسكو. واقترحت بعض الوفود أن يُؤخذ في هذا السياق بتوصيات منتدى الشباب الذي عُقد مؤخراً. (انظر ص ٢٢٨، الفقرة ١٥).

ودُعيت اليونسكو إلى المضي في تطوير الجوانب الفكرية المتعلقة بتقريري ديلور وخافيير بيريز دي كوييار على ضوء النتائج الثقافية للعولمة في عالم سريع التغير، ومن بينها تزايد الهشاشة الثقافية. وأكد أحد المندوبين في هذا الصدد على أهمية إيجاد توازن مناسب بين السياحة الثقافية والصون، وبين التنمية والصون، وبين المكاسب التجارية والصون. وقدمت الوفود عدة اقتراحات تدعو إلى تحديد مواطن تركيز البرنامج بشكل جديد أو متجدد، من بينها إعطاء زخم جديد للحقوق الثقافية، بما فيها حقوق المرأة وحقوق المهاجرين، والتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي و/أو تنفيذها؛ وحماية الممتلكات الثقافية عن طريق صون المقتنيات والممتلكات الثقافية المنقولة المهددة بالخطر، وحفظ التراث الثقافي في صورة رقمية، بما يتيح أن تقوم صلة في المستقبل بين التنمية المستدامة والإبداع. كما أُقترح تعزيز الأنشطة المتعلقة باللغات مع التركيز بشكل جديد على لغات الأقليات؛ وتجديد التركيز على أوضاع الفنانين، في إطار المؤتمر العالمي المقبل لتعليم الفنون. واسترعي الانتباه أيضاً إلى أهمية مواصلة النهوض بالصناعات الثقافية، ولا سيما تلك التي تنتفع منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. (انظر ص ٢٢٨، الفقرة ١٦).

اللجنة الخامسة

وتناول واحد وثلاثون مندوباً الكلمة، منهما ممثلان لمنظمتين دوليتين غير حكوميتين. ورحّب الجميع بالفرصة المتاحة لإجراء حوار مفتوح في هذه المرحلة المبكرة جداً من عملية إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي ينبغي لها أن تتيح التعبير عن تنوع الدول الأعضاء في المنظمة، وأن تراعي رؤى وآمال أكبر عدد ممكن من الناس. (انظر ص ٢٤٢، الفقرة ٤٥).

واعتبر عدة مندوبين أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات – بمرحلتيه الأولى (جنيف، ٢٠٠٣) والثانية (تونس، ٢٠٠٥) ينبغي أن تشكل أساساً متيناً يستند إليه في إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة. ورأى بعض المندوبين أن جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات يوفر طريقة جديدة للربط بين الوثيقة م/٤ والوثيقة م/٥. وينبغي للمبادئ الأربعة التي يرتكز عليها مفهوم مجتمعات المعرفة – وهي حرية التعبير، وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وتكافؤ فرص الانتفاع بتعليم جيد، وتعزيز التنوع الثقافي – أن تظل ترشد وتوجه، كما أشار بعض المندوبين، عملية إعداد الوثيقة م/٤، وأن تؤدي إلى وضع برامج وأنشطة مشتركة بين القطاعات بالتعاون مع البرامج الأخرى. وأعرب متحدثون آخرون عن شعورهم بأن مسألة سد الفجوة الرقمية مسألة حاسمة الأهمية ستظل بحاجة إلى المعالجة بعد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس. (انظر ص ٢٤٢، الفقرة ٤٦).

ورأى العديد من المندوبين أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تحتل مكانة هامة في جميع المجتمعات، وستظل تشغل هذه المكانة في السنوات المقبلة، بأدائها دوراً رئيسياً في بناء مجتمعات أكثر تكافؤاً. وأجمع المندوبون على إبراز الأهمية الحاسمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في جميع مجالات اختصاص اليونسكو: التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال. كما جرى التأكيد، في هذا الإطار، على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق هدف القضاء على الفقر وتنفيذ برنامج التعليم للجميع.

وأجمعت الآراء على ضرورة اتباع نهج قوي مشترك بين القطاعات وتعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصال في جميع مجالات المنظمة. كما أشار عدد من المندوبين إلى أن الوثيقة ٣٤م/٤ تندرج في فترة حاسمة على صعيد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إذ سيتعيّن تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. (انظر ص ٢٤٢، الفقرة ٤٧).

اقترح عدة مندوبين أن تظل الأولوية الرئيسية في مجال المعلومات والاتصال، وهي "تمكين الناس من خلال إتاحة الانتفاع بالمعلومات والمعارف، مع التركيز بوجه خاص على حرية التعبير"، تحظى بأولوية الاهتمام. فإن حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والانتفاع بالمعلومات والمعرفة، تشكل منطلقا أساسياً لنشاط اليونسكو الرامي إلى بناء مجتمعات المعرفة. واعتُبر بناء مجتمعات معرفية احتضانية وتعددية واحداً من أهم التحديات المطروحة أمام البشرية. وارتأى مندوبون كثيرون أنه ينبغي التركيز بشدة في الوثيقة م/٤ على التحديات الأخلاقية والقانونية والمجتمعية، ونتائج تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وكذلك على تأثير العولمة على مجتمعات المعلومات والمعرفة. وأقرّ عدة متحدثين بضرورة تعزيز إعداد مضامين محلية متعددة اللغات ومتنوعة. واقترح أحد المندوبين أن تضيف اليونسكو إلى الأبعاد الثلاثة التي تتسم بأهمية حاسمة لإنشاء مجتمعات متعلمة رقمياً ومعلوماتياً، والمتمثلة في المضامين والمقدرة والاتصالية، بعداً رابعاً وهو "التكاليف". (انظر ص ٢٤٢، الفقرة ٤٨).

وشدد عدة مندوبين على الأهمية الكبرى التي يتسم بها عمل اليونسكو في مجال تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وفي مجال حرية التعبير. وأشار عدة مندوبين إلى الأخطار التي تهدد حرية التعبير، وناشدوا اليونسكو مواصلة جهودها للنهوض بوسائل إعلام مستقلة وتعددية والعمل في نفس الوقت على التمكين من وضع التشريعات في مجال حرية تداول المعلومات؛ وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز حرية الصحافة؛ ودعم المبادرات المتعلقة بسلامة الصحفيين التي تقوم بها الرابطات المهنية. كما جرى التأكيد على ضرورة تشجيع وسائل الإعلام العامة في بيئة تتزايد فيها أهمية الاعتبارات التجارية. ورأى بعض المندوبين ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمساهمة التي يقدمها الاتصال والمعلومات في دعم جهود بناء السلام والوساطة في أوضاع النزاع، وتعزيز التسامح والحوار والمصالحة في أوضاع ما بعد النزاع. (انظر ص ٢٤٢، الفقرة ٤٩).

وكان هناك تأييد واسع النطاق للاستمرار، على سبيل الأولوية، في جهود بناء القدرات في مجال الاتصال والمعلومات. وحددت المجالات التالية للعمل في هذا الصدد: تدريب المعلمين على استعمال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات؛ والتعليم في مجال وسائل الإعلام، بما في ذلك التحليل النقدي للمضامين الإعلامية؛ وتدريب المهنيين، بمن فيهم الصحفيين ومهنيي وسائل الإعلام وأمناء المحفوظات والمكتبات وغيرهم من أخصائيي المعلومات. (انظر ص ٢٤٢، الفقرة ٥٠).

وتوافقت الآراء على أن وسائل الإعلام التقليدية ستظل مصدراً رئيسياً للمعلومات في بلدان كثيرة، لأن قطاعاً واسعاً من سكان العالم ما زال يفتقر إلى حد بعيد إلى فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال بسبب نقص البنى الأساسية أو الوسائل الاقتصادية. ورئي أن مما يتسم بأهمية حاسمة، من ثم، إتاحة فرص الانتفاع بطائفة متنوعة من مصادر المعلومات، بما فيها وسائل الإعلام التقليدية، والمكتبات، ودور المحفوظات. وتم التأكيد على الأهمية الخاصة للإذاعات المحلية وللمراكز المجتمعية المتعددة الوسائط بوصفها منافذ للوصول إلى المعلومات، وأدوات لإبداع المعرفة في كثير من مناطق العالم. وطُلب من اليونسكو أن تواصل تعزيز تنميتها. وأشار أحد المندوبين إلى الدور الرئيسي الذي يمكن لتكنولوجيات المعلومات

والاتصال ووسائل الإعلام المجتمعية أن تؤديه في القضاء على الفقر، ودعا المنظمة إلى مواصلة التشجيع على جمع واستخدام المعارف المحلية والتقليدية الموجودة على مستوى القاعدة الشعبية، في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة الفقر. وينبغي أن تضطلع اليونسكو، علاوة على ذلك، بدور في تعبئة المعارف المحلية والتقليدية وتسخيرها لخدمة التنمية المستدامة، وفي الترويج لتكرار المبادرات الناجحة. (انظر ص ٢٤٢-٢٤٣، الفقرة ٥١).

ورئي أن حفظ المعلومات يعد شرطاً لا غنى عنه للانتفاع بالمعلومات وينبغي أن تُفرد له أيضاً مكانة بارزة في الوثيقة ٣٤م/٤. وأكد عدد من المندوبين على أهمية رفع مستوى الوعي في هذا الصدد، والتشجيع على حفظ المصنفات، ولا سيما المنتجات السمعية البصرية، في صورة رقمية بوسائل منخفضة التكلفة. وذكر عدة مندوبين، في هذا الصدد، بالدور الهام الذي يؤديه برنامج ذاكرة العالم في حفظ التراث الوثائقي. ورئي أن الوثيقة م/٤ المقبلة ينبغي أن تشير أيضاً إلى أهمية البرامجيات المجانية والمشاعة المصدر في تيسير الوصول إلى المعلومات التعليمية والعلمية. (انظر ص ٢٤٣، الفقرة ٥٢).

كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتثقيف في مجال وسائل الإعلام والمعلومات. ولفت عدة مندوبين الانتباه إلى احتياجات المرأة مؤكدين على دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال كأداة لدمج المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وعلى العموم، جرى التركيز بقوة على متابعة القضايا المستعرضة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصال وحقوق الإنسان، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال الإدارة بالوسائل الإلكترونية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال والمواطنة، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالشباب وتلك التي تجري بمشاركتهم. وقام عدد من المندوبين بإبراز ودعم المبادرات المقترحة في تقرير منتدى اليونسكو للشباب لعام ٢٠٠٥، ولا سيما المبادرات المتعلقة بالمضامين المعنية بالشباب في وسائل الإعلام ومشاركة الشباب في إنتاج المواد الإعلامية. (انظر ص ٢٤٣، الفقرة ٥٣).

واعتبر عدد كبير من المندوبين أن بناء الشراكات والتعاون والتشاور الوثيقين مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومع القطاعين الخاص والعام مسألة ذات أهمية أساسية. كما ارتئي أن من الضروري أيضاً أن تعطي الوثيقة ٣٤م/٤ زخماً جديداً للشراكات على مستوى أولويات اليونسكو كافة، مع تجنب التداخل، والاستفادة من أوجه التكامل وتشاطر الموارد. ودعا أحد المندوبين إلى إنشاء شبكة عالمية للتعاون في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. (انظر ص ٢٤٣، الفقرة ٥٤).

كما رأى بعض المندوبين أنه ينبغي للمنظمة الاحتفاظ بوظائفها الخمس الواردة في الوثيقة ٣١م/٤ باعتبارها مختبراً للأفكار وهيئة تقنينية ومركزاً لتبادل المعلومات وهيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء وعاملاً حفازاً للتعاون الدولي. (انظر ص ٢٤٣، الفقرة ٥٥).

واتفق المندوبون على أن الأهداف ومؤشرات الأداء الواردة في الوثيقة ٣٤م/٤ ينبغي ألا تكون فقط محددة وقابلة للقياس والتحقيق والمساءلة وإنما أن تكون أيضاً واقعية ومشروطة بفترة زمنية محددة ويمكن قياسها ومراقبتها على النحو اللازم. وأكد الكثير من المندوبين على ضرورة مواصلة تنقيح نهج البرمجة المستندة إلى النتائج، مع تحديد مؤشرات كمية ونوعية لقياس التقدم المحرز. وينبغي إيلاء المزيد من الأهمية للنتائج النوعية. (انظر ص ٢٤٣، الفقرة ٥٦).

ورأى عدة مندوبين أن التقييم يشكل مرتكزاً أساسياً للأنشطة المقبلة ووسيلة لتحسين الفاعلية والمساءلة. وأشار بعض المندوبين إلى ضرورة وضع عدد محدود من الأولويات الواضحة المعالم في المجالات التي تملك فيها المنظمة ميزة نسبية حقيقية. كما أكد بعض المندوبين على ضرورة تأمين تكامل أكبر في الأنشطة التي يقوم المقر والمكاتب الميدانية بتنفيذها بصفة مشتركة. ودعا آخرون إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة إبراز أنشطة المنظمة. (انظر ص ٢٤٣، الفقرة ٥٧).

القسم الثاني

إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥)

١ - تقديم البند

تولى مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي، بصفته ممثل المدير العام، تقديم البند والوثيقة ٣٣م/٧. وأكد على أن وثيقة البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الوثيقة ٣٤م/٥) سوف تغطي فترة العامين الأولى من الاستراتيجية متوسطة الأجل القادمة (الوثيقة ٣٤م/٤)، ولذلك ينبغي إعدادها ضمن الإطار الاستراتيجي الشامل الذي تحدده تلك الوثيقة. ودعا المندوبين إلى عرض آرائهم المتعلقة على وجه الخصوص بالقضايا الواردة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (م) من الفقرة ٣ من الوثيقة ٣٣م/٧. (انظر ص ٢٠١، الفقرة ٣٩، الأسطر ٢-٥)[1].

٢ - مناقشة البند في شتى اللجان

اللجنة الأولى

تناول الكلمة ٢١ مندوباً. وحث معظمهم على مواصلة الجهود الرامية إلى مواءمة عمل اليونسكو مع السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً الموجهة نحو إحراز النتائج والمرتبطة بأجل زمني معلوم، ولا سيما الأهداف الواردة في إعلان الألفية والأهداف المعتمدة في منتدى داكار العالمي للتربية بشأن التعليم للجميع. وطالبوا بإيجاد روابط قوية وبارزة بين الوثيقتين ٣٤م/٤ و ٣٤م/٥ وطالبوا ببذل قصارى الجهد لتركيز البرنامج بقدر أكبر حول الأولويات الاستراتيجية الواردة في الوثيقة ٣٤م/٤. وفيما يخص المشروعات المتعلقة بالموضوعات المستعرضة، دعا بعض المندوبين إلى تقليل عدد هذه المشروعات واستخدام ما يتوافر من موارد نتيجة لذلك لصالح غيرها من الأنشطة البرنامجية والمشتركة بين القطاعات.

وأبدى كثير من المندوبين اهتمامهم بتحقيق مزيد من التقدم في مشاركة اليونسكو في عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لأن من شأن ذلك أن يسهم إسهاماً فعالاً في إنجاز المهام المبينة في إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، وأن يوفر دعماً لأنشطة كل فريق قطري تابع للأمم المتحدة، وأن يسلط الضوء على اليونسكو على المستوى القطري. وطلب عدة مندوبين تقديم مزيد من الدعم إلى اللجان الوطنية.

---

(١) تشير جميع الإحالات إلى *سجلات المؤتمر العام، الدورة الثالثة والثلاثون، المجلد الأول: القرارات، النسخة العربية.*

ورأى عدد كبير من المتحدثين أن الوثيقة م/٥ أضخم مما ينبغي وأن استعمالها ليس سهلا دائما، على الرغم من التقدم الذي أحرز في اتجاه مزيد من البساطة والوضوح. ولكنها لا تزال تحتاج إلى تحسين. وأبدى بعض الوفود بشكل خاص انشغالهم إزاء كيفية عرض الموارد الخارجة عن الميزانية وإدماجها في الوثيقة م/٥. فيجب ألا يغيب عن البال أن هذه الأموال الإضافية تستهدف على وجه الدقة زيادة تأثير الأولويات الموضوعة للبرنامج العادي وتوسيع مداها. ودعا عدة مندوبين إلى تحسين تقييم البرامج الجارية للاستفادة منه في التخطيط والبرمجة. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين الوثيقتين م/٥ وم/٤. (انظر ص ١٨٤، الفقرة ١٩، الأسطر ٢–٥)

واقترحت عدة دول أعضاء توخي المزيد من الدقة في اختيار وتعيين البرامج الطليعية، ورأى بعض المتحدثين ضرورة الاكتفاء بنشاط طليعي واحد لكل برنامج رئيسي. وفي هذا السياق طلب بعض المندوبين أن تتضمن الوثيقة ٣٤م/٥ إشارة واضحة إلى الموارد البشرية المخصصة لكل برنامج فرعي أو محور عمل، ذلك أن هذه المعلومات تتسم بأهمية حاسمة لتقدير التكلفة الكاملة للبرنامج المعني وفعاليته، ويمكن أن تكون خطوة هامة على طريق تحقيق الميزنة المبنية على النتائج. (انظر ص ١٨٤، الفقرة ٢٠).

وظهر اتفاق عام على ضرورة إدراج أنشطة أكثر اتساماً بالطابع المشترك بين القطاعات في الوثيقة ٣٤م/٥. ورئي أن العمل المشترك بين القطاعات فيما يتعلق بالبرنامجين الرئيسيين الأول والخامس يعد واعداً بوجه خاص من زاوية العلاقة المتداخلة بين التعليم ووسائل الإعلام. كما دعا بعض المندوبين إلى استعراض فعالية النهوج المتبعة في إدماج الاهتمام بفئات معينة، ولا سيما الشباب.

وأعرب بعض المندوبين عن شواغل محددة مثل ضرورة استعراض سياسة مطبوعات المنظمة من أجل إنتاج وثائق أكثر جاذبية من حيث الشكل والمضمون، ودور اليونسكو في عمليات التمويل الصغير وصلتها بالتعليم.

اللجنة الثانية

تناول الكلمة ستة عشر مندوباً. وأعربوا عن موافقتهم على أهمية إيجاد ارتباط واضح بين الوثيقة ٣٤م/٥ وبين الأهداف الاستراتيجية للوثيقة ٣٤م/٤، بالنسبة للبرامج الأربع (التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال والإعلام). ودعت عدة وفود إلى مواصلة أولويات البرنامج الحالية مع زيادة التركيز عليها. وسوف يتمثل التحدي الأساسي الذي يواجه اليونسكو في تحسين إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية ذات النتائج الموجهة والأزمنة المحددة المتفق عليها دولياً، وعلى الأخص تلك الواردة في إعلان الألفية وتلك التي اعتمدت في منتدى داكار العالمي للتربية. واتفق المتحدثون على ضرورة تركيز البرنامج على الأولوية الرئيسية وسائر الأولويات التي ينبغي أن تغطي كامل أهداف التعليم للجميع. واقترحوا اعتماد نهج قطاعي يضم على وجه الخصوص التعليم الثانوي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإعداد المعلمين. (انظر ص ٢٠١، الفقرة ٤٠).

وكان هناك اتفاق كامل بشأن الحاجة إلى تعزيز الجهود المشتركة بين القطاعات، مثل الجهود المشتركة بين البرنامج الرئيسي الأول والبرنامج الرئيسي الثاني فيما يتعلق بتعليم العلوم أو بين البرنامج الرئيسي الأول والبرنامج الرئيسي الخامس بشأن التعليم ووسائل الإعلام. ودعت بعض الوفود إلى إجراء استعراض

لنهوج التنسيق الشامل على غرار النهوج المطبقة حالياً على الأنشطة الخاصة بافريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب. (انظر ص ٢٠١، الفقرة ٤١).

وأشار المتحدثون إلى قيمة الأنشطة والمشروعات الطليعية، مع إيلاء اهتمام خاص لمحو الأمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والوقاية من فيروس الأيدز وشبكة المدارس المنتسبة. (انظر ص ٢٠١، الفقرة ٤٢).

ودعت عدة وفود إلى مواصلة تطبيق وصقل أسلوب البرمجة القائم على تحقيق النتائج، بما في ذلك استخدام النتائج المتوقعة من الناحيتين الكمية والكيفية، ومؤشرات الأداء، والمؤشرات المرجعية، التي ينبغي ربطها بعمليات التقييم والمراقبة. (انظر ص ٢٠١، الفقرة ٤٣).

ودعت عدة وفود إلى تحقيق مزيد من اللامركزية في الموارد المتعلقة بالموظفين وبموارد البرنامج، وطلبت تعزيز إدماج برامج اليونسكو وأولوياتها في عمليات البرمجة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة وغيرها من نهوج البرمجة ذات الصلة. وينبغي معالجة الموضوعات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية وتأثيرها على البرنامج بطريقة واضحة. وفيما يتعلق بالتعاون على مستوى الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف ومع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، ينبغي أن تحدّد بوضوح المزايا النسبية ("الخارطة السياقية") والمساهمات الخاصة بكل منها. (انظر ص ٢٠١، الفقرة ٤٤، الأسطر ١-٦). وأكد المندوبون أيضاً على ضرورة توظيف طاقات معاهد اليونسكو للتربية بصورة كاملة ومنسقة.

اللجنة الثالثة

شارك في المناقشة ممثلون عن تسع دول أعضاء. وأكدوا بالإجماع على ضرورة تحسين الترابط بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية لدى معالجة الجوانب الأخلاقية للعلوم والتكنولوجيا. واتفق المتحدثون جميعاً على ضرورة أن تواصل اليونسكو إيلاء الأولوية لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، ٢٠٠٢)، ورأوا أن بناء القدرات ينبغي أن يعتبر مهمة رئيسية للمنظمة في الوثيقة ٣٤م/٥. (انظر ص ٢١٥، الفقرة ٧٠).

وظهر تأييد عام للاستمرار في النهوج الرامية إلى دمج الأنشطة المتعلقة بافريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب في كل برامج المنظمة. ورأى عدة متحدثين أنه ينبغي زيادة الاهتمام بتعزيز مكانة المرأة في مجال العلوم مع التأكيد على تعزيز قدراتها لضمان مشاركتها الفعالة النشطة ولا سيما في عملية بناء الديمقراطية والحكم السليم. (انظر ص ٢١٥، الفقرة ٧١).

وأُبدي رأي مفاده أن اليونسكو ينبغي أن تعزز من دعمها للبرامج التي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية مقارنة بالمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة الأهداف الرئيسية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لعام ٢٠٠٠ ووثيقة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. (انظر ص ٢١٥، الفقرة ٧٢).

ودعت العديد من الوفود إلى زيادة مستوى الجمع بين التخصصات والاشتراك بين القطاعات وإلى توسيع نطاقهما عند تصميم برامج اليونسكو وتنفيذها من اجل الاستعانة من إحدى المزايا النسبية الكبرى التي تتمتع بها اليونسكو، ألا وهي جمعها بين تخصصات متعددة. (انظر ص ٢١٥، الفقرة ٧٣).

وأيدت كل الوفود مواصلة الحرص، في الوثيقة ٣٤م/٥، على تركيز البرنامج وعلى الإدارة المستندة إلى النتائج. ودعا عدة متكلمين إلى ضرورة تحسين الأداء ضماناً لتحقيق النتائج المتوقعة. كما رأوا أن النهج المستند إلى النتائج يركّز في أحيان كثيرة للغاية على عمليات تخطيط وبرمجة الإدارة أكثر من تركيزه على التحقيق الفعلي لنتائج البرنامج وعلى رصده وتقييمه، وهي مهام ينبغي أن تنفذ على كل من المستوى المركزي والمستوى القطري. ودعت وفود كثيرة في هذا السياق إلى التحسين المتواصل لنوعية صياغة النتائج، ولنوعية مؤشرات الأداء الكيفية والكمية، ولوضع مؤشرات مرجعية وأهداف مباشرة يُقاس على ضوئها التقدم المحرز في غضون فترة زمنية معينة. وأكد عدد من الوفود على أهمية اتخاذ نتائج وتوصيات التقييم أساسا يستند إليه في تخطيط البرنامج وإعداد ميزانيته ورصده وتقييمه، وفي وضع السياسات. (انظر ص ٢١٥، الفقرة ٧٤).

وفيما يتعلق بتحديد أولويات البرنامج، حبذت جميع الدول الأعضاء اتباع النهج القاضي بإسناد أولوية رئيسية واحدة وعدد محدود من الأولويات "الأخرى" لكل برنامج رئيسي. وكان هناك أيضاً اتفاق واسع على ضرورة الاحتفاظ في الوثيقة ٣٤م/٥ بالأولويتين الرئيسيتين الحاليتين (وهما "المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بها" بالنسبة للبرنامج الرئيسي الثاني)، و "أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، مع التركيز على أخلاقيات البيولوجيا" بالنسبة للبرنامج الرئيسي الثالث). وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة اعتماد منظور كلي تتآزر في إطاره كل الأولويات وتسهم من خلاله في بلوغ الأهداف العامة لليونسكو. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٧٥).

في سبيل تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية وفي الخطة المشتركة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اقترحت عدة وفود أن يجري التركيز على البحوث وبناء القدرات في إطار "المياه والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها" باعتبارها الأولوية الرئيسية للبرنامج الرئيسي الثاني. وفي مجال التربية من أجل إدارة المياه، جرى التنويه بأعمال معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه نظراً لدوره الناجح في بناء القدرات في البلدان النامية. واعتبر المعهد ملتقى عالمياً لتطوير المعارف والمفاهيم ولا سيما من خلال برنامج الشراكة من أجل التعليم والبحوث في مجال المياه (PoWER) وارتئي أن تشمل أيضاً مجالات التركيز في إطار الأولوية الرئيسية تأثير تغير المناخ على الموارد المائية، والاستعداد للمخاطر والكوارث المرتبطة بالمياه، وتعزيز الأسلوب الإيكوهيدرولوجي، وإدارة أحواض وطبقات المياه الجوفية المشتركة، ودرء النزاعات في مجال المياه، ومعازل المحيط الحيوي من أجل التنمية المستدامة، ودور النساء في إدارة الموارد المائية والمرافق الصحية. كذلك جرى التشديد على ضرورة تعزيز التعاون والتآزر بين بهد وغيره من البرامج العلمية الدولية الحكومية لليونسكو. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٧٦).

وكان هناك تأييد قوي لإيلاء الاهتمام في المقام الأول لإدارة المناطق الساحلية والبحرية مع إشارة خاصة إلى اللجنة الدولية للمحيطات (كوي) التي تلقت الإطراء لدورها الرائد في إقامة نظام عالمي للإنذار المبكر وفي إقامة شراكات قوية لهذا الغرض. وأقرت عدة دول أعضاء في هذا الصدد بإسهام اليونسكو الموفق في آليات التنسيق الخاصة بالمياه والمحيطات على صعيد منظومة الأمم المتحدة. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٧٧).

وفي حين كان هناك شبه إجماع على أن تظل "أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، مع التركيز على أخلاقيات البيولوجيا" الأولوية الرئيسية في البرنامج الرئيسي الثالث، رأي متحدث أن إدارة التحولات الاجتماعية (موست) ينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية في هذا البرنامج الرئيسي أو أن تمنح على الأقل مكانة أهم. ورأى مندوب أن الأولوية الرئيسية للبرنامج الرئيسي الثالث يجب أن تشمل أخلاقيات الاستدامة بما فيها أخلاقيات البيئة. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٧٨).

وطالبت عدة وفود بالتوقف مؤقتاً عن صياغة الصكوك المعيارية الجديدة حتى يتسنى للمنظمة أن تتابع على نحو أكثر فعالية تطبيق الوثائق القائمة من خلال الأنشطة المتعلقة بالسياسات والقوانين والبحوث والممارسة المهنية. ورحبت باقتراح المدير العام في هذا الصدد ولا سيما باعتزامه التركيز على تعزيز نشر الوثائق القائمة وترجمتها في أطر قانونية وسياسية على الصعيد القطري. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٧٩).

وعلاوة على تأييد الأولويتين الرئيسيتين للبرنامجين الرئيسيين الثاني والثالث والتركيز، على سبيل الأولوية، على المحيطات والتحولات الاجتماعية، ذكر المتحدثون الموضوعات التالية باعتبارها تحتاج إلى اهتمام خاص: بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا، وعقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة، وانتفاع الفتيات والنساء بالعلوم، وتعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم الأساسية والهندسية من خلال البرنامج الدولي للعلوم الأساسية، ورسم سياسات للعلوم، وإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز وإدارة مصادر الطاقة المتجددة، والتربية البيئية. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٨٠).

وأتى ذكر العلوم الأساسية والهندسية باعتبارها عوامل جوهرية فيما يتعلق بمكافحة الفقر. ورأى عدة متحدثين أن دعم تنمية القدرات على المستويين الإقليمي والوطني ينبغي أن يُرفع من شأنه في الوثيقة ٣٤م/٥. واعتبروا أن البرنامج الدولي للعلوم الأساسية يؤدي دوراً جوهرياً وتجديدياً فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وأن من شأنه أن ييسر نقل المعلومات وتقاسمها، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال العلوم الأساسية وعلوم التربية. ورأى عدد من الوفود أن جميع الأنشطة يجب أن تسهم في مكافحة هجرة الكفاءات والتغلب على عزلة الباحثين في البلدان النامية. ودعا وفد إلى التوسع في معالجة قضايا التجديد والنظم التجديدية في البرامج العلمية. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٨١).

ورأى عدد من الوفود أن الوثيقة ٣٤م/٥ ينبغي أن تتخذ شكل الوثيقة ٣٣م/٥ وبنيتها. (انظر ص ٢١٦، الفقرة ٨٢).

اللجنة الرابعة

أثناء النقاش الذي تلا ذلك تناول الكلمة ممثلو سبع دول أعضاء وممثل منظمة غير حكومية واحدة. وأكد المندوبون على أن اليونسكو باعتبارها الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة ذات التفويض في مجال الثقافة عليها أن تسعى إلى تعزيز ميزتها النسبية والحفاظ على دورها الرائد في هذا الميدان. وشددوا على الأهمية القصوى للربط ربطاً واضحاً وبيّناً بين الوثيقتين ٣٤م/٤ و ٣٤م/٥. ومن الضروري كذلك بذل جهود متواصلة من أجل تركيز البرنامج حول الأهداف الاستراتيجية الواردة في الوثيقة ٣٤م/٤. وفيما يتعلق بصياغة الموضوعات المشتركة بين القطاعات، طالب عدد من المندوبين بزيادة توجيهها نحو القضايا المتعلقة

بالتنمية، فأشاروا إلى ضرورة مواصلة اليونسكو بذل الجهود في سبيل الترويج للدور المحوري للثقافة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية على المستويين القطري والدولي. (انظر ص ٢٢٩، الفقرة ٢٠). ونوه المندوبون في هذا الصدد بالأهمية الجوهرية لتنمية الصناعات والسياسات الثقافية وإلى زيادة الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات في الدول الأعضاء.

واقترح أيضاً عدد من المندوبين أن تظل أنشطة اليونسكو في مجال حماية وصون التراث العالمي أولوية في إطار قطاع الثقافة. وشددت عدة دول أعضاء على ضرورة اتباع أسلوب أكثر إنصافاً في الجهود المبذولة في مجال الصون، كما شددت على أهمية تعزيز مصداقية قائمة التراث العالمي من خلال زيادة التوازن في التمثيل الجغرافي للمواقع الثقافية والطبيعية. كما رُئي أن من الأهمية بمكان بذل الجهود لحماية وتعزيز الإبداع المعاصر والفنون الإبداعية وأشكال التعبير الفني وحقوق الفنانين. (انظر ص ٢٢٩، الفقرة ٢١، الأسطر ١–٤). وأكد عدة مندوبين على التزامهم بصون وتعزيز التنوع الثقافي، وباعتماد الاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

وكان هناك اتفاق عام واسع النطاق بشأن أهمية تدعيم الأنشطة المشتركة بين القطاعات والجامعة للتخصصات في الوثيقة ٣٤م/٥. كما أوصي بتوثيق التعاون مع سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة بغية تلافي الازدواج في الأنشطة. وشدد عدد من الوفود في هذا الصدد على التداخل ما بين الثقافة والتربية بما يستدعي إدراج الثقافة في جدول أعمال التعليم للجميع. واقتُرح أيضاً السعي إلى تعزيز التآزر بين الثقافة والتنمية، وبين الثقافة ووسائل الإعلام. كذلك طالب بعض المندوبين بأن يزداد في الوثيقة ٣٤م/٥ التأكيد على قدرات القطاع فيما يتعلق بتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان ودوره في مكافحة التعصب والتطرف والإرهاب. وجرى تشجيع اليونسكو على معالجة الجوانب الثقافية للعنف في وسائل الإعلام، وتركيز جهودها على إعادة الممتلكات الثقافية، واتخاذ مبادرات جديدة في إطار برنامج "الطرق الثقافية". كما جرى التشديد على أهمية مبادرات مثل "التحالف العالمي" ولا سيما إسهامها في تعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية. (انظر ص ٢٢٩، الفقرة ٢٢).

اللجنة الخامسة

وتناول الكلمة ثلاثة عشر مندوباً. فأعربوا عن موافقتهم على أهمية إقامة صلات محددة بين الوثيقة ٣٤م/٥ والأهداف الاستراتيجية للوثيقة ٣٤م/٤. ورأى عدد من المندوبين أن برنامج وميزانية العامين ٢٠٠٨–٢٠٠٩ يشكلان خطوة حاسمة في مرحلة البرمجة الجديدة، وذلك باعتبارهما يمثلان أول وثيقة من وثائق م/٥ في إطار الإستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة. ورأى بعض المندوبين أن إطار التخطيط الشامل ينبغي أن يؤكد على الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تحقيق أهداف داكار بشأن التعليم للجميع، وعلى احتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب. ورأى أن صياغة الموضوعات المستعرضة والأنشطة المشتركة بين القطاعات تعد أمراً لا غنى عنه في هذا السياق. وإلى جانب ذلك، رأى العديد من المتحدثين أن قلة الموارد المتاحة لليونسكو تستلزم بذل الجهود للمحافظة على استمرارية البرامج والمشروعات وترتيبها من حيث الأولوية والعمل على تركيزها. (انظر ص ٢٤٠، الفقرة ٣٧).

وكان هناك اتفاق كامل بشأن الحاجة إلى تعزيز الأنشطة المشتركة بين القطاعات، مثل الأنشطة المشتركة بين البرنامج الرئيسي الخامس والبرنامج الرئيسي الأول فيما يتعلق بالمبادرات الرقمية التي تضطلع بها

شبكة المدارس المنتسبة. وقُدّم اقتراح بتحويل شبكة المدارس المنتسبة إلى برنامج رئيسي مشترك بين القطاعات والتعبير بذلك عن الأولوية التي تمنح لتعميم مراعاة قضايا الشباب في البرامج. وينبغي تحديد أهداف واضحة فيما يتعلق بالأهداف الستة لمبادرة التعليم للجميع بحيث ينبغي لأخصائيي العلوم والثقافة أن يساهموا في تطوير مضمون البرامج، كما ينبغي لأخصائيي الاتصال والمعلومات أن يدعموا شبكة من المدارس المرتبطة فيما بينها على الصعيد العالمي. وتضمنت البرامج والمبادرات الأخرى المشتركة بين القطاعات التي تم اقتراحها فيما يتعلق بالوثيقة ٣٤م/٥ ما يلي: تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التربية والعلوم والثقافة؛ وتطوير المضامين المحلية، بما في ذلك اللغات المحلية ولغات السكان الأصليين؛ وإنشاء مشروعات ومبادرات للنهوض بالتعدد اللغوي والتنوع الثقافي واللغوي على مستوى التطبيق؛ واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والشعوب. كما بُحثت تنمية المهارات والقدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك إدارة المعارف والتعلّم الإلكتروني، وصون التراث الوثائقي والتركيز على اللغات والتكنولوجيات المتخصصة بوصفها قضايا أساسية يتعين مراعاتها في الوثيقة م/٥ القادمة. (انظر ص ٢٤٠–٢٤١، الفقرة ٣٨).

واقترح عدة مندوبين أن تعزيز تعميم الانتفاع بالمعلومات وحرية التعبير مهمة هامة ومستمرة، ولذلك ينبغي مواصلة تخصيص دور رئيسي في الوثيقة م/٥ المقبلة لهاتين المسألتين المترابطتين، أي الانتفاع بالمعلومات وحرية التعبير. واقترح أحد المندوبين المزيد من التركيز في اختيار الأولوية الرئيسية للوثيقة ٣٤م/٥ وكذلك اتباع نهج يتسم بالمزيد من الطابع العملي في ذلك الاختيار، وذلك بالاستناد إلى مفهومي "الاستحداث" و"المشاركة". وقد أظهرت اليونسكو قوتها بوصفها مختبراً للأفكار مع مفهوم مجتمعات المعرفة. وينبغي للمنظمة أن تواصل الآن دورها بوصفها هيئة لتنمية القدرات في مجال الاتصال والمعلومات وأن تعززه. ودعا عدد من الوفود إلى زيادة التكامل في أنشطة قطاع الاتصال والمعلومات في هذا الصدد. (انظر ص ٢٤١، الفقرة ٣٩).

ورئي أن إسهام البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) وبرنامج المعلومات للجميع (إيفاب) في بناء مجتمعات للمعرفة قائمة على الاستيعاب والتعددية يعتبر عاملاً أساسياً وينبغي تحديده بوضوح وإبرازه في الوثائق م/٥ الجديدة. فهذان البرنامجان يمثلان موردين هامين يتعين على المنظمة أن تستفيد منهما على نحو كامل. وينبغي تشجيع المجلسين الدوليين الحكوميين لكلا البرنامجين على زيادة التنسيق في عملهما وأنشطتهما بهدف استنباط نهوج مستعرضة، وتحقيق أقصى قدر من التأثير، وتيسير البحث عن التمويلات لدعم عمليات إعداد المشروعات وتنفيذها. واقترح بعض المندوبين أن تتحول الأولويات الثلاث التي حددها مجلس برنامج المعلومات للجميع إلى محاور عمل للوثيقة ٣٤م/٥: (١) تعزيز محو الأمية المعلوماتية للجميع، عن طريق بناء القدرات، لا سيما قدرات العاملين في مجالي التعليم والمعلومات؛ (٢) زيادة الوعي بأهمية صون المعلومات بشتى أنواعها؛ (٣) تحقيق فهم أفضل للآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية المترتبة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وطالب مندوبون آخرون بتوسيع العمل المشترك بين القطاعات بالتعاون مع قطاعي التربية والعلوم الاجتماعية والإنسانية في هذا المجال الثالث، وذلك من أجل استحداث الوسائل المناسبة للتثقيف في مجال وسائل الإعلام والمسائل الأخلاقية ذات الصلة. (انظر ص ٢٤١، الفقرة ٤٠).

وأشار عدد من المندوبين إلى الشراكات التي أقيمت في إطار تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ودعوا إلى مواصلة بذل الجهود من أجل توطيد التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ورأى بعض المندوبين أنه، بالإضافة إلى شركاء اليونسكو التقليديين من المجتمع المدني، الذين يتألفون في المقام الأول من ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية، يجب على اليونسكو أن تسعى أيضاً إلى الحصول على إسهامات الفئات الناشطة على المستوى الشعبي وأن تستفيد من الدراية الفنية والخبرات المتوافرة لدى تلك الفئات. (انظر ص ٢٤١، الفقرة ٤٢).

وأعرب العديد من المندوبين عن الرأي في أن الشباب يمثلون أهم مستخدمي تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة. ولذا فلا بد من منحهم اهتماماً خاصاً في إطار برنامج وميزانية الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩. (انظر ص ٢٤١، الفقرة ٤٢).

وحث بعض المندوبين على مواصلة تطبيق وتحسين نهج البرمجة المستندة إلى النتائج، بما في ذلك استخدام النتائج الكمية والنوعية المتوقعة، ومؤشرات الأداء، والمؤشرات المرجعية، وضرورة ربطها بعمليات التقييم والمراقبة. (انظر ص ٢٤١، الفقرة ٤٣).